

مجلة

مجمع اللغة العربية بمشوق

« مجلة المجمع العلمي العربي سابقاً »



محرم ١٤٢٣ هـ

نيسان (ابريل) ٢٠٠٢

لَمَّا

بين القراءات القرآنية والقواعد النحوية

د. عودة أبو عودة

بعث في نفسي فكرة هذا البحث ودعا إليها آيات من القرآن الكريم وردت فيها (لَمَّا) في سياقٍ لم تألفه في غيرها من الآيات، ولم نشاهدهُ فيما قالته العرب في شعرها ونثرها، فقد ألفنا أن نرى (لَمَّا) ظرفيةً زمانيةً بمعنى حين، في مثل قوله عز وجل:

﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾^(١).

وفي مثل قول عنزة^(٢):

لَمَّا رَأَيْتِ الْقَوْمَ أَقْبَلَ جَمْعَهُمْ يَتَذَامِرُونَ كَرَرْتُ غَيْرَ مَذْمَمٍ

وواضح أن (لَمَّا) هذه تحمل معنى حين، إضافةً إلى ما فيها من دلالةٍ شرطيةٍ، لذلك سَمَّاهَا محقق كتاب سيبويه (لَمَّا الحينية)^(٣).

وألَفنا أيضاً أن نرى (لَمَّا) جازمة، تجزم الفعل المضارع في مثل قوله عز وجل ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ

(١) سورة الكهف ٥٩.

(٢) ديوان عنزة، ص ٢١٦.

(٣) انظر فهارس كتاب سيبويه ٣٥٢/٥.

قَبْلَكُمْ^(١)، وفي مثل قول الشاعر^(٢):

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكلٍ وإلا فأدركني ولما أمزق

ولكن بعض آيات القرآن الكريم وردت فيها (لما) بما يشبه دلالة (إلا) الاستثنائية، بل إن بعض النحاة منذ الخليل بن أحمد حتى يومنا هذا يصفونها في هذه الآيات بذلك، يقول الخليل: «وأما (لما) فعلى معنيين:

أحدهما: من جمع (ما) و(لم) فجعلت (لما) بناءً واحداً.

وثانيهما: بمعنى (إلا) لقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٣)»^(٤).

وهنا تتحدد مشكلة هذه الدراسة لأن البحث العلمي الدقيق في العصر الحديث لا يرضيه هذا التعليل المتسرع، بأن (لما) في مثل هذه الآيات الكريمة من سورة الطارق، وفي غيرها من آيات القرآن الكريم هي بمعنى (إلا) لسبب واضح هو أن (إلا) أيضاً وردت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، بلغت ست مئة وخمسة وسبعين موضعاً^(٥)، منها قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾^(٦)، وقوله تعالى:

(١) سورة البقرة ٢١٤.

(٢) انظر مغني اللبيب ١ / ٢١٨.

(٣) سورة الطارق ٤.

(٤) كتاب العين ٨ / ٣٢٢.

(٥) معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ٦١.

(٦) سورة البقرة ٣٢.

﴿وَالَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(١)، فهل (إلا) في مثل هذه الآيات هي بمعنى (لما)؟ وهل يستقيم الأمر لو وضعنا إحداهما مكان الأخرى في الآيات القرآنية؟.

وقد عهدنا أن كل كلمة أو كل أداة في القرآن الكريم لها في سياقها دلالة محددة. فليس صحيحاً أن كلمة في القرآن الكريم بمعنى كلمة أخرى، أو أن تركيباً ما بمعنى تركيب آخر قريب منه. فلكل كلمة مكانها ودلالاتها، وإن كانت الكلمتان أو التركيبان مما درج بعض الناس أن يعدوهما مترادفين أي بمعنى واحد، ونفي وجود الترادف في القرآن الكريم مسألة فرغ الباحثون منها، وصارت في العصر الحديث إحدى المسلمات، بل صارت من قبيل الثقافة العامة. كان الناس قديماً يختلفون حول وجود المترادفات في القرآن الكريم، فمكرّ له وقائل به. وكان كل فريق يورد من البراهين والأدلة ما يدعم به رأيه، وخلاصة ما انتهت إليه الدراسات العديدة أن الترادف في اللغة بشكل عام غير موجود إلا ما كان من بعض الكلمات المحدودة ضمن شروط لغوية معينة، لأن اللغة في الأصل لا تضع كلمتين مختلفتين لمعنى واحد، وأن كل زيادة في بنية الكلمة أو كل تحول في اشتقاقها إنما يكون لمعنى يتحقق بتلك الزيادة أو التحول. ولذا فإن ما يراه الناس الآن من الحسام والهندي واليماني مرادفات لمعنى السيف فهو ليس كذلك، لأن الناس في البداية أرادوا أن يصفوا السيف بهذه الصفات الدالة على حدته وشدة قطعه أو مكان صنعه، ومع مرور الأيام نسي الناس أصل

(١) سورة البقرة ١٦٣.

هذه الصفات، وصاروا يستعملونها استعمال الأسماء، وبخاصة لتلبية دواعي الوزن والإيقاع في الشعر والنثر، وهذا بابٌ ضيقٌ محدودٌ جداً، والأصل ألا يكون. وهذا الحكم نفسه ينطبق على ما قد يدخل اللغة من مفرداتٍ أجنبيةٍ توافق دلالاتها معاني مفردات أصيلة فتصبح مع الاستعمال كالمترادفات، ولكنها تبقى مفردات أجنبية على كل حال.

إن هذه المفردات الدخيلة أو الصفات المنسية التي قد توهم بعض الناس بالقول بالمترادفات في اللغة ما ينبغي أن يحكم بمثلها في القرآن الكريم^(١)، لأن القرآن الكريم كتاب الله عز وجل، وهو كتاب تشريع وقرآن معجزة تحدى الناس أن يأتوا بمثله، أو بسورة من مثله على مر الأيام والقرون، ومن شأن كتاب التشريع ألا يكون فيه مصطلحات عدة بمعنى واحد، وإلا عُدَّ ذلك نقصاً في الصياغة، وباباً واسعاً للاختلاف بين الناس في تفسير الأحكام، إذ ينبغي أن يكون الدستور دستور أي أمةٍ محدد المصطلحات، دقيق المعاني والدلالة على ما يرد فيه من مواد القانون. وأحسب أن كل فرد مسلم لو نظر إلى الأمر نظرة موضوعية لهداه نظره إلى رفض وقوع الترادف في القرآن الكريم؛ لأن ذلك يقدر في إعجازه وكمال دقته في بيان الدلالة على مر العصور.

وإنما دعا إلى هذا الاستطراد اليسير في التعليق على مسألة الترادف،

(١) انظر في ذلك مقالة بعنوان (الترادف في اللغة العربية موجود في النصوص الأدبية محدود، وهو في القرآن الكريم غير موجود)، نشرت في المجلة الثقافية التي تصدرها الجامعة الأردنية العدد ١٢ - ١٣ لعام ١٩٨٧.

ونفي وجوده في القرآن الكريم، ورود (لما) في القرآن بعدة معانٍ، رأى المفسرون أنها في أحدها تكون استثنائية بمعنى (إلا) أي أنها تُرادف (إلا) الاستثنائية، ولست أرى هذا الرأي ابتداءً اعتماداً على أنَّ القرآن الكريم لا يُورد حرفين أو كلمتين أو تركيبين بمعنى واحد يقوم أحدهما مقام الآخر في كل سياق، وفق تحديد علماء اللغة لمفهوم الترادف^(١).

ليس من المقبول إذاً أن تكون (لما) في قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ^(٢)﴾ بمعنى (إلا) الاستثنائية، لأن (إلا) وردت في آيات كثيرة بمعنى الاستثناء، ولا يصلح أن توضع (لما) مكانها في أي منها، على حين يمكن بصورة عامة أن توضع (إلا) في مكان (لما) في الآيات التي ذكر المفسرون أن (لما) فيها بمعنى (إلا) ولكننا نجد أنفسنا هنا مضطرين إلى البحث عن وجه الحكمة في اختيار (لما) بدلاً من (إلا) وبخاصة أن كلا الأداتين وردت في آيات كثيرة أخرى من القرآن الكريم.

تحدث النحاة عن (لما) وقد مر بنا قول الخليل بن أحمد إنها تتألف من مجموع (ما) و(لم) فجعلتا بناءً واحداً، وأنها أيضاً بمعنى (إلا) ثم ذكر أن منهم من يقول: لا، بل الألف في (لما) أصلية، والميم فيها في موضع العين، وهو بوزن فَعَلَّ^(٣).

وتحدّث عنها سيويوه في (باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها) حيث

(١) انظر تعريف س. أولمان للترادف في كتابه دور الكلمة في اللغة، ص ٩٨.

(٢) سورة الطارق ٤.

(٣) العين ٨ / ٣٢٢.

يقول: «لم ولما واللام التي في الأمر، وذلك قولك ليفعل، و(لا) في النهي، وذلك قولك: لا تفعل فإنما هي بمنزلة لم»^(١)، وفي موضع آخر من كتابه قال: «وأما (لما) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرنا، فإنما هي لا ابتداء وجواب»^(٢).

ولم يذكر سيبويه في كتابه كله أن (لما) ترد بمعنى (إلا) وهو المعنى الذي ذكره لها أستاذه الخليل، بل ذكر أن (لما) ترد في معنيين: (لما) الجازمة و(لما) الظرفية الشرطية بمعنى حين.

وفي كتابه (المقتضب) تحدث عنها المبرد في باب الحروف التي تجزم الأفعال، ولم يورد لها معنى أو استعمالاً غير الجزم^(٣)، وهكذا فعلت معظم مصادر النحو الكبرى ومراجعته، إذ لم يكن من منهج النحاة - في كثير من الأحيان - الربط بين المعنى والأداة. وكان النحاة يهتمون بعدد الأدوات التي تعمل عملاً واحداً أو تشترك في وظيفة نحوية محددة كالنصب أو الجزم أو النفي أو التوكيد. والحق أن ملاحقة التركيب اللغوي وبيان دلالاته في كل سياق يرد فيه لم يكن من المناهج الشائعة في الدراسات اللغوية القديمة.

ولما بدأت الدراسات اللغوية تتجه نحو التدقيق والتخصّص في مناقشة القضايا اللغوية بدأت تظهر للدارس أمثلة كثيرة لم تُجِب عنها الدراسات السابقة على الرغم من تفوقها في إرساء القواعد الأصيلة، ومحاولاتها الجادة

(١) كتاب سيبويه ٣ / ٨.

(٢) كتاب سيبويه ٤ / ٢٣٤.

(٣) المقتضب ٢ / ٤٤.

في طرد القاعدة واتساقها في مساحات الاستعمال اللغوي الشاسعة.

حتى كتب التفسير القرآني على تنوع اهتمامها، وتعدّد مناهجها لم تكن تتخذ من ملاحقة التركيب أو المفردة القرآنية في كلّ سياقٍ منهجاً لها، وإنما هي شذرات أو ملاحظات شاردة، قد تردّ أحياناً عندما يتشابه تركيبان لغويان أو يتقاربان في موضعين مختلفين في القرآن الكريم، مثال ذلك قول ابن كثير عند تفسير قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئاً كَبِيراً﴾^(١)، قال: «أي خوف أن تفتقروا في ثاني الحال، ولهذا قدم الاهتمام برزقهم، فقال: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ وفي الأنعام: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَاقٍ﴾»^(٢) أي من فقر ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾»^(٣) وعند تفسير آية سورة الأنعام قال ابن كثير: وقوله تعالى «من إملاق» قال ابن عباس وقتادة والسدي وغيره هو الفقر، أي لا تقتلوهم من فقركم الحاصل. وقال في سورة الإسراء: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾، أي لا تقتلوهم خوفاً من الفقر في الآجل، لذلك قال هناك ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ فبدأ برزقهم للاهتمام بهم، أي لا تخافوا من فقركم بسبب رزقهم فهو على الله وأما هنا فلما كان الفقرُ حاصلًا قال ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ لأنهم الأهم ها هنا والله أعلم^(٤).

(١) سورة الإسراء ٣١.

(٢) سورة الأنعام ١٥١.

(٣) تفسير القرآن العظيم المعروف بتفسير ابن كثير ٣ / ٣٨.

(٤) تفسير ابن كثير ٢ / ١٨٨.

إنّ لنا أن نستمد من هذا النص من تفسير ابن كثير دلالاتٍ كثيرة في موضوعنا هذا، منها:

- إن هذه المقابلة بين تركيبين متقاربين في موضوعين مختلفين نادرة عند ابن كثير، وعند غيره من المفسرين، ولا أعلم فيما قرأت مفسراً معيناً اتخذ منها منهجاً في تفسيره.

- إن مقابلة ابن كثير بين التركيبين اللغويين المتقابلين في سورتي الأنعام والإسراء، ومحاولته إيجاد دلالة خاصة لكل تركيب دليل على إيمان ابن كثير بعدم وجود الترادف في القرآن الكريم.

إن مثل هذه الفروق الدقيقة بين الآيتين الكريمتين، وغيرهما من آيات القرآن الكريم، مما وجد فيه الناس اختلافاً يسيراً بين التراكيب اللغوية، طالما كانت مجال حديثٍ ونقاشٍ بين الناس، في محاولة تلمس دلالة ما يُتقديم لفظ أو تأخيره في الموازنة بين تركيبين متشابهين، مثل ما فعل الناس بين قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾^(١)، وقوله في سورة الأنفال ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾^(٢)، أو في محاولة فهم دلالة التعريف والتكثير أو الحذف بدلاً من الذكر، أو غير ذلك من تنوع الأنماط اللغوية في الآيات القرآنية المتشابهة. إن كل ذلك لدليل على إدراك الناس اختصاص كل تركيب بدلالة محددة، وأن كل لفظة لها معنى خاص في سياقها. وإنه ليس من المقبول في

(١) سورة آل عمران ١٢٦.

(٢) سورة الأنفال ١٠.

مقاييس البحث العلمي أن نقول إن هذا التركيب يشبه ذلك التركيب في دلالاته أو أن استخدام هذه الأداة يساوي استخدام أداة أخرى في الآية نفسها.

إنني أتوسل بهذه الفكرة لأتتهي إلى حقيقة ثابتة في الدرس القرآني أن كل كلمة فيه مقصودة لذاتها في سياقها، فلا تغني كلمة عن غيرها، ولا تركيب عن غيره في السياق نفسه، أو في الآيات التي تبدو للناس أنها متشابهة.

بناءً على هذه القاعدة اللغوية، سوف أنظر في وجوه استعمال (لما) في القرآن الكريم، محاولاً التوصل إلى فهم لدلالة (لما) في المواقع التي قال عنها المفسرون إنها فيها بمعنى (إلا) الاستثنائية.

وردت (لما) في القرآن الكريم في مئة وأربعة وستين موضعاً^(١)، وهي في هذه المواضع ترددت بين ثلاث دلالات:

١- (لما) الظرفية بمعنى حين، وهي تحمل معنى الدلالة الشرطية أيضاً.

٢- (لما) الجازمة.

٣- (لما) التي أطلق عليها النحاة (لما الاستثنائية).

وهذه الأخيرة هي التي نحاول الآن أن نحدد العلاقة الدلالية بينها وبين (إلا) الاستثنائية.

(١) معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم.

أما المعنيان الأولان فقد استغرقا جُلَّ المواضع التي وردت فيها (لما) في القرآن الكريم، ولا خلاف بينهم في تفسير دلالة (لما) أو إعرابها في مثل هذه الآيات الكريمة.

فعلى المعنى الأول ورد قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾^(١)، وقد قال الإمام الألوسي في تفسير هذه الآية: «لما حرف وجود لوجود أو وجود لوجوب كما نص عليه سيبويه أو ظرف بمعنى حين، أو إذ... وذهب الله بنورهم جواب لما، والسببية ادعائية فإنه لما ترتب إذهاب النور على الإضاءة بلا مهلة جعل كأنه سبب له. على أنه يكفي في الشرط مجرد التوقف، نحو: إن كان لي مالٌ حججت، والإذهاب متوقف على الإضاءة»^(٢).

أما الإمام القرطبي المشهور باهتمامه أيضاً بالنحو والتركيب في تفسيره المشهور باسمه فلم يتعرض للحديث عن (لما) - في هذه الآية - إذ لم ير فيها مشكلةً نحويةً تقتضي التوقف عندها.

وعلى المعنى الثاني الذي تجزم فيه (لما) الفعل المضارع، وردت عشرات الآيات الكريمة، ومنها قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى

(١) سورة البقرة ١٧.

(٢) تفسير روح المعاني ١/ ١٥٣.

يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ»^(١).

وقال الإمام الألوسي في تفسيرها: «الواو للحال والجملة بعدها نصبٌ على الحال، أي غير آتيكم، ولما جازمة كلم، وفرق بينهما في كتب النحو، والمشهور أنها بسيطة، وقيل مركبة من (لم) و(ما النافية). وهي نظيرة (قد) في أن الفعل المذكور بعدها منتظر الوقوع»^(٢). أما القرطبي فقد قال بإيجازٍ شديدٍ (ولما بمعنى لم)^(٣)، ولم يختلف المفسرون والنحاة في إعراب (لما) الجازمة، في أي من آيات القرآن الكريم، التي وردت فيها بهذا المعنى. أما المعنى الثالث الذي وردت فيه (لما) بمعنى (إلا) في تفسير بعض النحاة فقد وردت في أربع آياتٍ فقط في القرآن الكريم وهي:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤَيِّدَنَّهٗمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(٤).

٢- وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(٥).

٣- وقوله تعالى: ﴿وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٦).

(١) سورة البقرة ٢١٤.

(٢) تفسير روح المعاني ٢ / ٨٩.

(٣) تفسير القرطبي ٣ / ٣٤.

(٤) سورة هود ١١١.

(٥) سورة يس ٣٢.

(٦) سورة الزخرف ٣٥.

٤ - وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(١).

وربما لم يختلف النحاة والمفسرون من أهل اللغة حول إعراب آية اختلافهم في إعراب هذه الآيات، وبخاصة الأولى منها، وذلك لأن (لما) هذه فاجأتهم في هذا التركيب. وقد أسرع كثير منهم بقوله: إن (لما) هنا بمعنى (إلا) واستراح. ولكنني أظن أن هذا الإعراب لا يكفي، وإنني أفضل أن أسلم بالعجز عن إيجاد وجه مقبول في إعرابها على أن أقول إنها بمعنى (إلا) فقط. نعم إنها يمكن أن تؤول بمعنى (إلا) ولكن لا بد أن يكون فيها وجه بياني آخر يُضاف إلى هذه الدلالة، وإلا فإن الله عز وجل قادر على أن يجعل (إلا) مكانها منذ البداية، وقد وردت آيات كثيرة فيها (إلا) الاستثنائية بعد النفي، وكان السياق يقتضي هذا الاستثناء تماماً مثال ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾^(٢).

- وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾^(٣).

وواضح أن هذه الآيات، ومثلها في القرآن كثير تقتضي أن تكون فيها (إلا) لا غيرها. ولو وضعنا مكانها (لما) لما استقام الأمر.

إضافة إلى أن (لما) بدلالة الاستثناء في مكان (إلا) لم ترد - فيما أعلم

(١) سورة الطارق ٤.

(٢) سورة مريم ٧١.

(٣) سورة يس ٢٩.

- في أي شاهدٍ، أو أي نصٍ من النصوص، وسوف أعود إلى هذه الإشارة عما قليل.

وسوف أحاول أن أبين ما قاله النحاة في إعراب (لما) هذه، وأتفحصُ الوجوه والاحتمالات العديدة التي أوردوها، علماً بأن أكثر النحاة والمفسرين كان يُطَنَّبُ في تتبع الآراء التي يمكن أن تُعرَّب بها (إن) و(لما) في الآيات القرآنية، ويأتي بكل وجوه الإعراب المحتملة، التي تتسع لها أحكام النحو، ولكنه في النهاية يخرج من القضية دون الإدلاء برأيه، أو ترجيح رأي لغيره، فكأنه يخرج من مأزق صعب، ولقد راجعت عدداً من مصادر النحو، ووجدت فيها حديثاً مكرراً عن تصوّر وجوه الإعراب المحتملة لهذه الآيات الكريمة، ولم أجد رأياً واحداً محددًا يتبناه أي منهم اللهم إلا ما كان من قول كثيرٍ منهم إن (لما) هنا بمعنى (إلا) الاستثنائية، دون أن يعقد موازنةً بين المواضع التي وردت بها (إلا) و(لما) في كثيرٍ من الآيات القرآنية.

الآية الأولى من هذه الآيات الأربع آية سورة هود، شغلت النحاة أكثر من غيرها. لأنها أول الآيات التي وردت فيها (لما) هذه في القرآن الكريم، وقد تفاوت اهتمام النحاة والمفسرين بها، فبعض المفسرين لم يتوقف عندها كما فعل المراغي^(١)، الذي لم يذكر شيئاً عن إعراب هذه الآية. وبعض المفسرين أدرك ما فيها من مشكلات نحوية، فأشار إلى هذه الحقيقة، وأعفى نفسه من عناء البحث فيها كما فعل ابن كثير، إذ يقول: «أي عليم بأعمالهم جميعها، جليلها وحقيقها، صغيرها وكبيرها، وفي هذه

(١) تفسير المراغي ١٢ / ٩٠.

الآية قراءات كثيرة يرجع معناها إلى هذا الذي ذكرناه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(١).

وبعض المفسرين مسها مساً خفيفاً كما فعل النسفي بقوله: «وإن كلاً التنوين عوض عن المضاف إليه، يعني وإن كلهم، أي وإن جميع المختلفين فيه، وإن مشددة ولما مخففة، ما مزيدة جيء بها ليفصل بها بين لام إن ولام ليوفينهم، وهو جواب قسم محذوف، واللام في لَمَّا موطئة للقسم، والمعنى: أن جميعهم والله ليوفينهم ربك أعمالهم»^(٢).

ولكن الإمام الطبري والفخر الرازي والقرطبي والعكبري وأبا حيان والشوكاني والآلوسي وغيرهم توقفوا طويلاً عند هذه الآية، وأوردوا كل ما قيل فيها مما يوجب على الباحث التحديق الدقيق في تأويلات النحاة ليخرج برأي مقبول فيما عرضه، عسى أن يجد فيه تخريجاً يتفق وأسلوب القرآن الكريم في البيان عن المعنى وأن يكشف عن بعض وجوه الحكمة في هذا التركيب اللغوي. ومن مجموع هذه الشروح الطويلة سوف أحاول أن أعرض المسألة بوضوح وإيجاز محاولاً استقصاء الآراء التي وردت في هذه المصادر الكبرى في التفسير واللغة.

اختلف القراء في قراءة هذه الآيات الكريمة، ومعظم كتب القراءات والتفسير تتوقف عند الآية الأولى منها وهي آية سورة هود طويلاً، ثم كانت تميل إلى تفسير الآيات الأخرى عليها، وقد تعددت آراء النحاة تبعاً

(١) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٦٠، والآية من سورة يس ٣٢.

(٢) تفسير النسفي ٢/ ٢٠٦.

لذلك. وفيما يلي القراءات الواردة في آية سورة هود، وما قيل في إعرابها.

١- قرأها حمزة وابن عامر وحفص وجماعة من أهل المدينة والكوفة (إِنَّ) و(لَمَّا) مشددتين^(١).

وتعليل التشديد في (إِنَّ) و(لَمَّا) في هذه القراءة مشكّل حتى قال المبرد إنها لحن، وهو من الجسارة. بمكان لتواتر القراءة وليته قال كما قال الكسائي: لا أدري وجه هذه القراءة^(٢).

هذه إشارة من الإمام الآلوسي إلى الأقوال العديدة التي قيلت في تعليل هذه القراءة:

وقال الطبري اختلف أهل العربية في معنى ذلك، فقال بعض نحويي الكوفة معناه إذا قرئ كذلك (وإنَّ كلاً لمّا ليوفينهم ربك أعمالهم) ولكن لما اجتمعت الميمات حُذفت واحدة فبقيت ثنتان فأدغمت واحدة في الأخرى كما قال الشاعر:

وإني لما أصدر الأمر وجهه إذا هو أعيأ بالسبيل مصادره

يريد وإني لمّا أصدر الأمر وجهه^(٣)، قال القرطبي: وقد زيف

(١) حجة القراءات ٣٥١، والمبسوط في القراءات العشر ٢٠٦ والمهذب في القراءات العشر ٢٢٨/١-٢٢٩ وانظر تفسير الطبري ٧/ ٧٤ والتفسير الكبير للفخر الرازي ١٧/ ٧٠ وتفسير القرطبي ٩/ ١٠٤.

(٢) تفسير روح المعاني الذي يعرف بتفسير الآلوسي ١٢/ ١٣٣.

(٣) تفسير الطبري ٧/ ٧٤، وتفسير القرطبي ٩/ ١٠٥.

الزجاج هذا الرأي^(١).

وفي تفسير آخر لهذه القراءة قالوا إن (لما) هنا مشددة ومنونة ولكن القارئ قد يحذف التنوين من (لما) فيخرج على لفظ (فعل) من (لما) وقالوا إن أصله من اللمم، من قوله تعالى «وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا»^(٢)، يعني أكلاً شديداً^(٣). وقد زيف الزجاج هذا الرأي أيضاً^(٤).

وفي تفسير ثالث لهذه القراءة بتشديد (ان) و(لما) أن (لما) بمعنى (إلا) «أي وإن كلاً إلا ليوفينهم ربك أعمالهم»^(٥).

قال الفراء في هذه القراءة: وأما من جعل (لما) بمنزلة (إلا) فإنه وجه لانعرفه وقد قالت العرب: يا لله لما قمت عنا، وإلا قمت عنا، فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا في غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لما زيداً^(٦). وقال النحاس: والقراءة الثالثة بتشديدهما جميعاً عند أكثر النحويين لحن، حكى عن محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز، ولا يقال: إن زيداً إلا لأضربه، وقال الكسائي: «الله جل وعز

(١) تفسير القرطبي ٩ / ١٠٥.

(٢) سورة الفجر ١٩.

(٣) تفسير الطبري ٧ / ٧٤ والفخر الرازي ١٧ / ٧٠.

(٤) تفسير القرطبي ٩ / ١٠٦ والآلوسي ١٢ / ١٣٣.

(٥) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢ / ٤٦.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩.

أعلم بهذه القراءة لا أعرف لها وجهاً»^(١).

وقد قال الطبري بعد أن أورد هذا الرأي نفسه: «ووجدت عامة أهل العربية ينكرون هذا القول ويأبون أن يكون جائزاً توجيه (لما) إلى معنى (إلا) في اليمين خاصة، وقالوا لو جاز أن يكون ذلك بمعنى إلا جاز أن يقال قام القوم إلا أخاك... وأنا أرى أن ذلك فاسد من وجه هو أبين مما قاله الذين حكينا قولهم من أهل العربية في فساده، وهو أن (إن) إثبات للشيء وتحقيق، وإلا تحقيق أيضاً، وإنما تدخل نقضاً لجحد قد تقدمها، فإذا كان ذلك معناها فواجب أن تكون عند متأولها التأويل الذي ذكرنا عنه، أن تكون (إن) بمعنى الجحد حتى تكون (إلا) نقضاً لها. وذلك إن قاله قائل قول لا يخفى جهل قائله، اللهم إلا أن يخفف قارئ (إن) فيجعلها بمعنى (إن) التي تكون بمعنى الجحد. وإن فعل ذلك فسدت قراءته، ذلك كذلك أيضاً من وجه آخر وهو أنه يصير حينئذ ناصباً (لكل) بقوله ليوفينهم، وليس في العربية أن ينصب ما بعد إلا من الفعل الاسم الذي قبلها. لا تقول العرب: ما زيداً إلا ضربت، فيفسد ذلك إذا قرئ كذلك من هذا الوجه، إلا أن يرفع رافع الكل فيخالف بقراءته ذلك كذلك قراءة القراء وخط مصاحف المسلمين. ولا يخرج بذلك من العيب بخروجه من معروف كلام العرب»^(٢).

وأنا أضيف إلى هذا البيان الشافي الذي ينفي فيه الطبري احتمال أن

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١١٥.

(٢) تفسير الطبري ٧ / ٧٤.

تكون (لما) بمعنى (إلا) الاستثنائية لأنه يخالف معروف كلام العرب، ويخالف قواعد نحوهم، أضيف إليه ما قررته من قبل بأن (إلا) الاستثنائية وردت في القرآن الكريم بدلالاتها المعروفة، وكذلك وردت (لما). وليس كلمة في القرآن تُرادف كلمة أخرى، إنما لكل كلمة دلالتها وبيانها في السياق الذي ترد فيه.

٢- قرأها بعض قراء الكوفيين (وإن كلاً) بتخفيف (إن) ونصب كلا، و(لما) مشددة^(١)، وزعم بعض أهل العربية أن قارئ ذلك كذلك أراد (إن) الثقيلة فحذفها، وذكر عن أبي زيد البصري أنه سمع (كأن تذييه حقان)، فنصب بكأن، والنون مخففة من (كأن) ومنه قول الشاعر^(٢):

وَوَجْهٌ مَشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ تَذِيهِ حُقَّانِ

وقد جعل أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) المسألة الرابعة والعشرين في القول في عمل (إن) المخففة النصب في الاسم. وقال إن البصريين يجوزون تخفيف إن مع إعمالها، واستدلوا على صحة قولهم بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ بتخفيف (إن) و(لما).

وقالوا: ولا يجوز أن يقال بأن كلاً منصوب بليوفينهم، لأننا نقول: لا يجوز ذلك، لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها^(٣). وذكر أبو

(١) حجة القراءات ٣٥٠ والمبسوط ٢٠٦، والمهذب ١/ ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) تفسير الطبري ٧/ ٧٤.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٦.

البركات أنَّ الكوفيين يرون أن (إن) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وناقش أدلة كلِّ فريقٍ والشواهد التي استدلوا بها على مذهبهم^(١)، وقال القرطبي: وأنكر ذلك جميع النحويين، وقالوا هذا من كبير الغلط، لا يجوز عند أحدٍ زيدا لأضربه^(٢). وروي عن الكسائي أنه قال: ما أدري على أي شيء قرئ وإن كلا^(٣)، أي بتخفيف إن.

٣- قرأها ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم (وإن كلاً لما) على أنهما (إن) و(لما) مخففتان^(٤). وقال الطبري: وقرأ ذلك بعض المدنيين بتخفيف (إن)، ونصب (كلا) وتخفيف (لما).

وقد يحتمل أن يكون قارئ ذلك كذلك قصد المعنى الذي حكيناه عن قارئ الكوفة من تخفيفه نون (إن) وهو يريد تشديدها، ويريد بما التي في (لما) التي تدخل في الكلام صلة. وأن يكون قصد إلى تحميل الكلام معنى (وإن كلا ليوفينهم) ويجوز أن يكون معناه كان في قراءته ذلك كذلك (وإن كلا ليوفينهم) أي ليوفين كلاً، فيكون نيته في نصب (كل) كانت بقوله (ليوفينهم)، فإن كان ذلك أراد ففيه من القبح ما ذكرت من خلافه العرب، وذلك أنها لا تنصب بفعل بعد لام اليمين اسماً قبلها^(٥).

(١) المرجع السابق ١ / ١٩٦.

(٢) تفسير القرطبي ٩ / ١٠٤.

(٣) فتح القدير ٢ / ٦٧٣.

(٤) حجة القراءات ص ٣٥٠ والمبسوط ٢٠٦، والمهذب ١ / ٢٢٨.

(٥) تفسير الطبري ٧ / ٧٤ - ٧٥.

كذلك أورد الفراء هذا الرأي نفسه، قال «وأما الذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا (كلاً) بليوفينهم، وقالوا كأننا قلنا، وإن ليوفينهم كلاً، وهو وجه لا أشتهيه^(١)، وقال أبو حيان الأندلسي: «وقرأ الحرميان (يعني ابن كثير ونافعاً) وأبو بكر (وإن كلاً) بتخفيف النون ساكنة^(٢)».

٤- قرأها أبو عمرو والكسائي و(إن) مشددة النون و(لما) خفيفة^(٣)، وذكر الطبري أن بعض أهل الحجاز والبصرة قرأ ذلك، قال، ولهذه القراءة وجهان من المعنى:

أحدهما: أن يكون قارئها أراد (وإن كلاً لمن ليوفينهم ربك أعمالهم)، فيوجه ما التي في لما إلى معنى من، كما قال جل ثناؤه: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٤). وإن كان أكثر استعمال العرب لها في غير بني آدم، وينوي باللام التي في لما اللام التي يتلقى بها (إن) جواباً لها. وباللام التي في قوله ليوفينهم لام اليمين دخلت فيما بين ما وصلتها كما قال الله جل ثناؤه ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُطِئَنَّ﴾^(٥)، وكما يقال: هذا ما لغيره أفضل منه.

والوجه الآخر: أن يجعل (ما) التي في (لما) بمعنى (ما) التي تدخل صلة

(١) معاني القرآن ج ٢ ص ٢٩-٣٠ وانظر أيضاً إعراب القرآن ٢ / ١١٥.

(٢) تفسير البحر المحيط ٥ / ٢٦٦.

(٣) حجة القراءات ٣٥٠، والمبسوط ٢٠٦، والمهذب ١ / ٢٢٨.

(٤) سورة النساء ٣.

(٥) سورة النساء ٧٢.

في الكلام، واللام التي فيها هي اللام التي يُجاب بها؛ واللام التي في (ليوفينهم) هي أيضاً اللام التي يُجاب بها إن كررت وأعيدت إذ كان ذلك موضعاً وكانت الأولى مما تدخلها العرب في غير موضعها ثم تعيدها بعد في موضعاً كما قال الشاعر:

فلو أن قومي لم يكونوا أعزّة لبعُدْ لقد لاقيتُ لأبد مصرعي

وقرأ الزهري فيما ذكر عنه (وإن كلا) بتشديد (إن) و(لما) بتنوينها بمعنى شديداً أو حقاً أو جميعاً^(١).

ويرى الزجاج أن لام (لما) لام (إن) وما زائدة مؤكدة تقول: إن زيداً لمنطلق. فإن تقتضي أن يدخل على خبرها أو اسمها لام كقولك (إنَّ الله لغفورٌ رحيمٌ) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾^(٢)، واللام في ليوفينهم هي التي يتلقى بها القسم، وتدخل على الفعل، ويلزمها النون المشددة أو المخففة، ولما اجتمعت اللامان فصل بينهما بما وما زائدة مؤكدة^(٣).

ويرى الطبري بعد أن عرض كل القراءات، وما يحيط بها من تأويلات النحاة أن: «أصح هذه القراءات مخرجاً على كلام العرب المستفيض منهم قراءة من قرأ (وإن) بتشديد نونها، كلاًّ لما بتخفيف ما، ليوفينهم ربك، بمعنى: وإن كل هؤلاء الذين قصصنا عليك يا محمد قصصهم في هذه السورة لمن ليوفينهم ربك أعمالهم بالصالح منها بالجزيل من الثواب

(١) تفسير الطبري ٧/ ٧٥.

(٢) سورة ق ٣٧.

(٣) انظر تفسير القرطبي ٩/ ١٠٤ - ١٠٥.

وبالطالح منها بالشديد من العقاب، فتكون (ما) بمعنى من، واللام التي فيها جواباً لأن، واللام التي في ليوفينهم لام قسم^(١).

ونوافق الطبري على اعتبار (إن) مشددة، ولكننا نخالفه في تخفيف (لما) لأن جمهور العلماء والقراء والمفسرين يرون الالتزام بالمصحف الإمام في القراءات، وفي الرسم القرآني، وقد وردت القراءة السبعية المتواترة على تشديد إن ولما جميعاً.

وهكذا نرى أن النحاة والمفسرين لم يتفقوا على رأي واحد في إعراب (إن) و(لما)، وكان أكثرهم عندما يصل إلى هذه الآية يردد الأقوال السابقة كلها، ثم يتخذ لنفسه رأياً غير بعيد من آراء الآخرين. ويمكن تلخيص الآراء السابقة كلها فيما يلي^(٢):

١- أن يكون أصل (لما) هو (لمن ما) على أن ما جارة، فلما اجتمعت ثلاث ميمات إحداهن مبدلة إلى ميم حذفت الأولى فأدغمت الثنتان.

٢- أن يكون أصل (لما) هو (لمن ما) على أن من موصولة، وما بعدها زائدة. فتكون اللام في (لما) هي اللام المزحلقة، وتكون الجملة من القسم المقدر وجوابه.

(١) تفسير الطبري ج ٧ ص ٧٥.

(٢) انظر إيجاز هذه الأقوال كلها في كتاب التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز، ج ١، ص ٥٩٦ وما بعدها.

٣- أن يكون أصل (لما) بالتثوين بمعنى جمعاً، فحُذِفَ التثوين إجراءً للوصل بجرى الوقف.

٤- أن يكون أصل (لما) هو فعلى من اللمم ومعناه. ومُنْعَ من الصرف لألف التأنيث.

٥- أن تكون (لما) المشددة هي (لما) المخففة، شددتها في الوقف، وأجرى الوقف بجرى الوصل.

٦- أن تكون (لما) بمعنى (إلا).

٧- أن تكون (لما) زائدة كما تأتي (إلا) زائدة.

٨- أن تكون (إن) أصلها (إن) النافية ثم نُقِلَتْ كما خُفِضَتْ (إن) ومعناه معنى المثقلة.

وكلٌّ من هذه الآراء كان له من يعضده ومن يرفضه من النحاة والمفسرين وهذا يدل على أنهم لم يتفقوا على رأيٍ واحدٍ في تعليل هذه القراءة أو في إعرابها، ولعلَّ في تعدد هذه الأقوال شاهداً أكيداً على أنَّ قراءة الآية بتشديد (لما) و(إن) مشكلٌ كما صرَّح المبرد فيما روي عنه.

فالفراء الذي استساغ الرأي الأول رفض في الوقت نفسه اعتبار (لما) بمنزلة (إلا) وقال: «هذا وجه لا نعرفه»^(١)، كما رفض أن تكون (كلاً) منصوبةً بالفعل (ليوفينهم) على رأي من خففوا (إن) وقال: «هذا وجه لا

(١) معاني القرآن ٢ / ٢٩.

أشتهيه»^(١)، وعندما ناقش ابن هشام هذه الأقوال كلها لم يقتنع بأي منها، فقال عن الرأي الأول والثاني: «وهذا القول ضعيف لأن حذف هذه الميم استثقلاً لم يثبت، وأضعف منه قول آخر إن الأصل (لما) بالتنوين بمعنى (جمعاً)، ثم حذف التنوين إجراء للوصول مجرى الوقف لأن استعمال (لما) في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد، وأضعف من هذا قول آخر إنه (فعلى) من اللم وهو بمعناه، ولكنه منع من الصرف لألف التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإن كان (فعلى) فهلا كتب بالياء»^(٢)، وهلا أماله من قاعدته الإمالة^(٣).

وسوف نرى الرأي الذي ارتضاه ابن هشام في هذه المسألة بعد قليل.

وبين الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ وابن هشام المتوفى سنة ٧٦١هـ كان النحاة والمفسرون يعرضون هذه الآراء ويناقشونها، ولم يتفقوا على رأي واحد بعينه، بل لم أجد عند أي منهم ثقةً واطمئناناً برأي يراه. وقد مر بنا رفض الطبري أن تكون (لما) بمعنى (إلا) حيث قال: «إني وجدت عامة أهل العربية ينكرون هذا القول»^(٤). وقد ارتضى الزجاج - كما مر قبل قليل - أن تكون (ما) زائدة مؤكدة فصلت بين لام إن المشددة ولام القسم الداخلة على الفعل المضارع، على حين زيف الآراء الأخرى التي ذكرت في هذه الآية.

(١) المصدر السابق ٢ / ٣٠.

(٢) أي بالألف المقصورة في مصطلحنا المعاصر.

(٣) مغني اللبيب ١ / ٣١٢.

(٤) تفسير الطبري ج ٧ / ٧٤.

وبعد أن عرض العكبري الآراء التي سبق ذكرها قال: «ولا يجوز أن تكون (لما) بالتشديد حرف جزم، ولا حيناً، لفساد المعنى»^(١)، ولكنه لم يذكر لنا الرأي الذي يجوز عنده، وظل الأمر بالنسبة إليه معلقاً.

وبعد أن عرض الدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابه «التأويل النحوي في القرآن الكريم» الآراء كلها بإيجاز جيد وافٍ انتهى إلى القول: «ويظهر لي أن في كون (لما) بمعنى (إلا) احتراماً لظاهر النص القرآني، وهجرًا لمثل هذه التكلفات التي ترهقُ الذهنَ في متابعتها والوقوف على دقائقها»^(٢). أقول: يقول الدكتور الحموز هذا القول على الرغم من أنه جاء به في كتابه تحت عنوان (حذف المضارع المجزوم وبقاء الجازم) كأنه حَدَسَ أن (لما) هنا يمكن أن تكون جازمة، حذف جوابها، وهو الأمر الذي أرى أنه أقرب الآراء إلى الصواب كما سنرى بعد قليل.

من خلال هذا الازدحام في وجوه الإعراب وفق القراءات المروية، حاولت أن أتخذ رأياً مقبولاً في إعراب (لما) المشددة وقد اخترت (لما) المشددة مع (إنّ) المشددة دون غيرها من القراءات، لأنها:

١ - القراءة المشهورة التي كُتِبَ بها المصحف العثماني، وقد ذكرت من قبل أن جمهور القراء والمفسرين والعلماء يرون الالتزام بما ورد في المصحف الإمام، وهذه قضية كبيرة تحتاج إلى بحثٍ مستقل. ولكن معظم المصادر التي تناولت هذه القضية كانت تتجه إلى هذا الرأي، يقول أبو محمد

(١) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ / ٤٦.

(٢) التأويل النحوي في القرآن الكريم ١ / ٥٩٨.

مكي في كتاب مرشد الحيران: «وقد سقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف، وقد ذكر عبد العزيز الدباغ أن رسم القرآن مُعجَزٌ كلفظه، وذكر مثلاً ذلك الشيخ محمد العاقب في منظومته»^(١). كذلك يرى الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه (رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات) أن هذا الرسم أجمعت عليه الأمة وتلقته بالقبول بترتيب آياته بل كلماته بل حروفه، لذا أصبح مصحف عثمان الإمام حجةً على القارئ والمُقرئين إلى يوم الدين^(٢)، وينقل الدكتور شلبي أيضاً رأي حفني ناصف في (وجوب المحافظة على الرسم العثماني الراشدي لمعرفة القراءة المقبولة والمردودة، وفي المحافظة احتياطاً شديداً لبقاء القرآن على أصله لفظاً وكتابةً فلا يُفتح فيه باب الاستحسان)^(٣)، كما نقل الدكتور شلبي في كتابه قرار لجنة الفتوى بالأزهر الشريف الذي رأت فيه: «الوقوف عند المأثور من كتابة المصحف وهجائه واحتجّت لما رآته بأن القرآن كُتِبَ في عهد النبي ﷺ برسم كُتِبَ به مصاحفُ عثمان واستمر المصحف مكتوباً بهذا الرسم في عهد الصحابة والتابعين وتابعي التابعين والأئمة المجتهدين في عصورهم المختلفة»^(٤).

٢- القراءة التي لا يتعرض فيها المعرب إلى حذف شيء، أو إلى

(١) نقلاً عن كتاب أسرار معجزة القرآن الكريم ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤.

(٣) المرجع السابق ص ٢٤.

(٤) المرجع السابق ص ٢٤.

اعتباره زائداً، مثل تلك القراءات التي اعتبرت (ما) زائدة بين لام إن المشددة ولام القسم.

٣- القراءة التي يمكن أن تقدم دلالةً جديدةً تُضاف إلى الدلالة العامة التي ذكرتها كتب التفسير لهذه الآية الكريمة، فقد ذكرت معظم مصادر التفسير أن: «من عجلت عقوبته ومن أخرت ومن صدّق الرسل ومن كذب فحالههم سواء في أنه تعالى يوفيههم جزاء أعمالهم في الآخرة، فجمعت الآية الوعد والوعيد فإن توفية جزاء الطاعات وعدّ عظيم وتوفية جزاء المعاصي وعيدٌ عظيم»^(١).

وسوف أعرض هذه الدلالة الجديدة بعد قليل.

لقد أنعمت النظر طويلاً في هذه الآية الكريمة محاولاً التوصل إلى فهم معقول لقوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفَّيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(٢)، هكذا بهذا النص دون أن نضطر إلى تخفيف (إنّ) أو (لما) أو إحداهما دون الأخرى. لأن الأصل في فهم القرآن الكريم وتفسيره وبيان إعجازه أن يكون في القراءة المتواترة المروية التي عليها كل الناس، لا في القراءات القرآنية الشاذة أو القراءات التي لم تصل إلى درجة التواتر. وقد رأيت أن اعتبار (لما) جازمة تحمل معنى الشرط أقرب الاحتمالات إلى الأسلوب القرآني الذي يفيض بالدلالات الواسعة والمعاني الجامعة في أوجز عبارة.

(١) التفسير الكبير ١٧/ ٦٩ وانظر تفسير البحر المحيط ٥/ ٢٦٦ وتفسير روح

المعاني ١٣/ ١٣٣ وتفسير القرطبي ٩/ ١٠٤.

(٢) سورة هود. ١١١.

إن (لَمَّا) المشددة في الآية الكريمة «وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» يمكن إعرابها أداة جزمٍ حُذِفَ الفعل المضارع المجزوم بها، وبقيت هي دالةٌ عليه. وفي هذا الحذف دلالةٌ بيانيةٌ بليغةٌ، وذلك أنه لو ذُكِرَ الفعل المضارع المجزوم لكان ذكره تحديداً لمعانٍ واسعةٍ لا حصر لها، والحذف في هذا الموضع، وفي غيره من مواضع الحذف، أبلغٌ من الذكر كما يقول عبد القاهر الجرجاني^(١): فلو قدرنا الفعل المضارع المحذوف المجزوم - يدركوا - مثلاً، لكانت الآية مقصورةً على هذا المعنى، وهو الإدراك، ولكن حذف الفعل المضارع المجزوم يجعل الباب مفتوحاً أمام تقدير أي فعل مناسب للمعاني الواسعة التي يمكن أن تفهم من الآية الكريمة، وقد يمكن أن يُقَدَّرَ غير فعل واحد، ويكون التقدير في كل مرة مفيداً شريطة ألا يخرج عن التصوّر الإسلامي الصحيح، يمكن أن نُقَدِّرَ مثلاً: لَمَّا يوفوا حسابهم، أو لَمَّا يبعثوا للحساب، أو لَمَّا يعلموا نتائج أعمالهم أو أي تقديرٍ آخر، وقد ورد في شعر العرب ما يشهد على حذف جواب (لَمَّا) الجازمة، فقد ذكر ابن هشام وهو يفرّق في الدلالة بين (لم) و(لَمَّا) الجازمتين أن منفيّ (لَمَّا) جائز الحذف للدليل. ومثّل عليه بقول الشاعر^(٢):

فجئتُ قبورَهُمْ بَدْءاً وَلَمَّا فنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنِهِ

أي ولم أكن بدءاً قبل ذلك.

وقد أشار عددٌ قليلٌ جداً من النحاة والباحثين في القديم والحديث إلى

(١) دلائل الإعجاز، ص ٦٥.

(٢) مغني اللبيب ١ / ٣١٠ والبيت منسوب لذي الرمة وليس في ديوانه.

إمكان ذكر (لما) الجازمة وحذف فعلها المضارع المجزوم بها. وقد تنبّه له ابن الحاجب في الكافية ولكن أبا حيان الأندلسي التقط هذه الفكرة وعلّل بها ورود (لما) المشددة في آية سورة هود، وجاء بعده ابن هشام فارتضى هذا التعليل، ولكنه خالفه في تقدير الفعل المضارع المجزوم. يقول ابن الحاجب في الكافية في النحو: «واختصت أيضاً بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفيّ إن دلّ عليه دليلٌ، نحو (شارفت المدينة ولما) أي ولما أدخلها^(١)، ولكن ابن الحاجب هنا يتحدث حديثاً نحوياً خالصاً لا علاقة له بإعراب الآية، وبعد ابن الحاجب المتوفى عام ٦٤٦هـ جاء أبو حيان الأندلسي المتوفى عام ٧٥٤هـ فاستأنس بهذا الرأي عندما كان يبحث عن إعراب الآية الكريمة من سورة هود، فقال بعد كل الآراء التي ذكرت آنفاً: «وهذه كلها تخريجات ضعيفة جداً ينزه القرآن عنها، وكنت قد ظهر لي فيها وجهٌ جارٍ على قواعد العربية وهو أن (لما) هذه هي (لما) الجازمة حُذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه كما حذفوه في قولهم (قاربت المدينة ولما) يريدون ولما أدخلها، فكَذلك هنا التقدير (وإن كلاً لما ينقص من جزاء عمله) ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لِيُؤْفَيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ لما أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أكده بالقسم. فقال ﴿لِيُؤْفَيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾، وكنت اعتقدت أنني سبقت إلى هذا التخريج السائق العاري من التكلف، وذكرت ذلك لبعض من يقرأ عليّ، فقال قد ذكر ذلك أبو عمرو بن الحاجب، ولتركي النظر في كلام هذا الرجل لم أقف عليه، ثم رأيت في كتاب التحرير نقل هذا التخريج عن

(١) الكافية في النحو ٢ / ٢٥١.

ابن الحاجب قال: (لَمَّا) هذه هي الجازمة حُذِفَ فعلها للدلالة عليه لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم (خرجت ولَمَّا) و(سافرت ولَمَّا) ونحوه، وهذا سائغٌ فصيحٌ، فيكون التقدير (لَمَّا يتركوا) لِمَا تقدم من الدلالة عليه في تفصيل المجموعتين في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾^(١)، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، ثم بين ذلك بقوله ﴿لِيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ قال: «وما أعرف وجهاً أشبه من هذا وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن»^(٢).

ثم جاء بعده ابن هشام النحوي المتوفى عام ٧٦١ هـ فرأى رأي ابن الحاجب ولكنه اختلف معه في تقدير الفعل المضارع المجزوم بَلَمَّا، وهو اختلافٌ يسيرٌ - كما سنرى - ناتجٌ عن فهم كلٍّ منهما للدلالة العامة للآية الكريمة، وهو بعد ليس اختلافًا بمعنى الكلمة، لأنهما متفقان في تفسير الآية الكريمة، يقول ابن هشام: «وفي تقديره - أي تقدير ابن الحاجب - نظرٌ، والأولى عندي أن يقدر (لَمَّا يوفوا أعمالهم) أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما أن بعده ليوفينهم، وهو دليلٌ على أن التوفية لم تقع بعد، وأنها ستقع، والثاني أن منفي (لَمَّا) متوقع الثبوت كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت»^(٣)، وواضحٌ أن التقدير الذي رآه ابن هشام أقرب إلى معنى الآية من تقدير ابن الحاجب، ذلك لأنَّ منفي (لَمَّا)

(١) سورة هود ١٠٥.

(٢) تفسير البحر المحيط ٥ / ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٣) مغني اللبيب ١ / ٣١٢.

متوقع الحدوث كما أجمع عليه النحاة، فإذا كان تقدير ابن الحاجب (لما يتركوا) فكان المعنى أنهم سيمتلكون فيما بعد، وهذا مخالفٌ لمعنى الآية التي تنصُّ على التوفية. كذلك هو أكثر دقةً من تقدير ابن حيان الذي قال: (وإن كلاً لما يُنقص من جزاء عمله) فكان المعنى - أيضاً - أنهم سيقص من جزاء أعمالهم فيما بعد، وهذا مخالفٌ لمعنى الآية. والرأي عندي أن نترك التقدير للقارئ يقدر الفعل الذي يراه مع ملاحظة معنى توقع الحدوث في مجزوم (لما) وأن الله عز وجل سيوفي الناس أعمالهم، لا شك في ذلك ولا ريب.

وفي العصر الحديث لم يتعرض النحاة والمفسرون لإعراب هذه الآية غالباً وكان بعضهم يعرض الآراء السابقة كلها دون أن يتخذ لنفسه رأياً، وقليلٌ منهم أدرك خصوصية التركيب في هذه الآية. وقد وجدتُ أن الدكتور عبد الفتاح الحموز هَجَسَ بإمكانية هذا الإعراب لما عَرَضَ هذه الآية تحت عنوان (حذف الفعل المضارع المجزوم وبقاء الجازم)^(١).

والحق أن هذا الإعراب، الذي ارتضيته، متابعاً فيه رأي ابن الحاجب وأبي حيان وابن هشام، وإن خالفهم في تقدير الفعل المحذوف، هو الرأي الأقربُ إلى الصواب، وإلى القراءة القرآنية، وهو أشبه صور الإعراب إلى النسق القرآني الذي يتصف دائماً بالإيجاز والإعجاز.

أما الآيات الثلاث الأخرى^(٢)، التي ذكر النحاة أن (لما) فيها بمعنى

(١) التأويل النحوي في القرآن الكريم ١ / ٥٩٦.

(٢) الآية ٣٢ من سورة يس، والآية ٣٥ من سورة الزخرف، والآية ٤ من سورة الطارق.

(إلا) الاستثنائية، وقد أثبت نصوصها من قبل، وسترّد كثيراً في السطور التالية، فلم يتوقف النحاة عندها طويلاً، ولم تخرج آراؤهم فيها عن الآراء التي ذكروها في إعراب آية سورة هود، حتى إن بعضهم لم يتوقف عند إعراب بعض هذه الآيات. فالقراء - مثلاً - لم يعن بإعراب آية الزخرف. وقال في إعراب آية سورة يس وآية سورة الطارق ما سيردده المفسرون والنحاة من بعده بالتحليل والتأويل نفسه تقريباً. وفيما يلي عرض لبعض الآراء التي قيلت في إعراب هذه الآيات:

١- ففي قوله تعالى من سورة يس ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾، قالوا: (لَمَّا) بالتشديد قراءة ابن عامر وعاصم والكسائي وخفف الباقون^(١).

ومن شدد جعل (لَمَّا) بمعنى (إلا) و(إِنْ) بمعنى (ما) أي (ما كل إلا لجميع) وقال الألوسي، وهو مفسر يهتم بالنحو كثيراً: «وإن نافية، وكل مبتدأ وتنوينه عوض عن المضاف إليه، و(لَمَّا) بمعنى (إلا) ومجيئها بهذا المعنى ثابت في لسان العرب بنقل الثقات فلا يلتفت إلى زعم الكسائي أنه لا يعرف ذلك^(٢)».

٢- وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ

(١) حجة القراءات ٥٩٧ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٢١٥ وقال فيه (ومثله في الزخرف والطارق غير أن ابن ذكوان خفف في الزخرف)، وانظر المهذب ٢/ ١٦٦، والمبسوط ٣٠٢.
(٢) تفسير الألوسي ٢٣/ ٦.

عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ»، قالوا:

قرأ عاصم وحمة وهشام عن ابن عامر بالتشديد، والباقون بالتخفيف^(١).

وقد ذكر القرطبي بعد أن عرض بعض الآراء في إعراب هذه الآية قال: «وقد ذكر هذا»^(٢)، إشارة إلى ما ذكره بالتفصيل في إعراب آية سورة هود، وآية سورة يس، ثم أورد القرطبي رأياً غريباً بكسر اللام في (لما) المشددة وقال (روي عن أبي رجاء كسر اللام من (لما) فما عنده بمنزلة الذي، والعائد عليها محذوف والتقدير (وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا)^(٣).

وقد فند أبو الفتح بن جني هذا الإعراب بقوله: «ينبغي أن يكون (كل) على هذه القراءة منصوبة لأن (إن) مخففة من الثقيلة، وهي إذا خففت وبطل عملها لزمها اللام في آخر الكلام للفرق بينها وبين (إن) النافية التي بمعنى (ما) نحو (إن زيداً لقائم) ولا لام هنا سوى الجارة»^(٤).

٣- وفي إعراب قوله تعالى من سورة الطارق: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾.

(١) حجة القراءات ٦٤٩ والكشف ٢/ ٢١٥ والمبسوط ٣٣٥.

(٢) تفسير القرطبي ١٦/ ٨٧ - ٨٨.

(٣) تفسير القرطبي ١٦/ ٨٧ - ٨٨.

(٤) المرجع السابق نفسه ١٦/ ٨٧.

قال القرطبي: «وقراءة ابن عامر وعاصم وحمزة (لما) بتشديد الميم، أي (ما كل نفس إلا عليها حافظ) وفي لغة هذيل يقول قائلهم أنشدتك لما قمت، الباقون بالتخفيف على أنها زائدة مؤكدة كما ذكرنا^(١)».

ولست أرى أن (لما) المشددة تأتي في هذه الآيات الكريمة بمعنى (إلا) لما ذكرته من قبل أن (لما) بمعنى (إلا) لم ترد في كلام العرب، وأن (إلا) واردة في القرآن الكريم في عشرات الآيات، وأن (إلا) بعد النفي هو أسلوب حصر. وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن الكريم، أي النفي بإن والاستثناء بإلا في مئة آية وآية، ومعنى الحصر واضح فيها، وهو ليس كذلك في الآيات التي وردت فيها (لما)، فلا نستطيع أن نلمح دلالة الحصر في هذه الآيات إذا اعتبرنا (إن) فيها نافية وأن (لما) فيها بمعنى (إلا) ومن الآيات التي وردت فيها (إلا) بعد النفي (بأن) لإفادة الحصر ما يلي، قال تعالى:

﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٨٧]

﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]

﴿وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٦]

﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ [هود: ٢٩]

﴿إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]

(١) تفسير القرطبي ٢٠/٣، وانظر حجة القراءات ٧٥٨ والمهذب ٢/٣٣٠ والمبسوط ٤٠٢، وإعراب النحاس ٣/٦٧٢، وتفسير الألوسي ٣٠/٩٦.

[الأحزاب: ١٣]

﴿إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾

ولو أننا جعلنا (لما) مكان (إلا) في هذه الآيات لما استقام المعنى. ولذلك لا يكفي أن تكون (إلا) صالحة لأن توضع مكان (لما) في الآيات الأربع التي ذكرتها لكي تكون (لما) فيها بمعنى (إلا) الاستثنائية كما قال معظم المفسرين والنحاة. وأعتقد أن هذا إعراض سريع عن المسألة التي كان يجب على المفسرين أن يتوقفوا عندها بصورة أكثر دقة وتحديدًا. فإن (لما) بمعنى (إلا) لم يسمع في كلام العرب بعد النفي بـإن. وما قاله النحاة والمفسرون مثل (أقسمت عليك أو سألتك لما فعلت)^(١)، لا يقع في هذا السياق، ولا يفسر هذه الآيات. ويستحيل أن نفسر به مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾.

ولقد راجعت من أجل هذا البحث عشرات الدواوين من الشعر الجاهلي وصدر الإسلام ومن المجموعات الشعرية والاختيارات والمعاجم اللغوية فما وقفت على شاهدٍ واحدٍ كانت فيه (لما) بمعنى (إلا) الاستثنائية، وهذه حقيقة مهمة، فإن حرفاً من اللغة، أو من حروف المعاني قد يؤدي معاني كثيرة، ولكن أن نستخدم حرفاً معروفاً للدلالة بمعنى حرف آخر لتخريج معنى لم نتوصل إلى الحكمة في تركيبه فهذا أمر غير مقبول إذا لم يكن له شافعٌ أو شاهدٌ من كلام العرب. وإلا فإن كل إنسان يمكن أن يغير في دلالة الحروف وفق ما يريد دون أن يكون هناك قانون لغوي يحاسبه.

يمكن مثلاً أن يقول إنساناً (جاء محمدٌ لو محمود) وهو يريد أن (لو)

(١) انظر الألويسي ٩٦ / ٣٠.

هنا بمعنى واو العطف. فهذا استعمالٌ غير واردٍ في كلام العرب. وما ينبغي أن نتكلف له من المعاني أو من وجوه التأويل ما لا تتحمله تراكيب العربية وشواهد الفصيحة. ولما كانت (لما) المشددة قد وردت في القرآن الكريم في تلك الآيات الأربع، فقد تكلف لها النحاة والمفسرون تلك الآراء التي ذكرتها لأنهم لم يستطيعوا المرور عنها دون حلٍّ، وكان كثيرٌ منهم يرى أن ورود (لما) بالتشديد مشكل. وقد خرجوا من هذا المشكل بسهولة عندما قالوا إن (لما) هنا هي بمعنى (إلا) الاستثنائية، وانتهى الأمر وزال الحرج.

وأرى - بعد - أن (إن) في هذه الآيات الكريمة هي إن المخففة من الثقيلة وإن (لما) هي المشددة على وجهها الذي وردت فيه في القرآن الكريم وفق القراءات القرآنية الموثقة. وأن (لما) هذه هي (لما) الجازمة التي حُذف فعلها المجزوم لدلالة السياق عليه، وهذا أسلوب قرآني يتكرر في القرآن الكريم كثيراً. فكم موضع في القرآن الكريم حذف فيه الفعل، أو المفعول أو جواب الشرط، أو غير ذلك من أنماط التراكيب اللغوية.

وقد عقد ابن جني في كتابه الخصائص باباً واسعاً سمّاه من شجاعة العربية باب الحذف، وأورد فيه عشرات الشواهد على الحذف الفصيح في أساليب البيان العربي. وأرى أن الفعل المضارع المجزوم بـلما، الذي حذف في هذه الآيات الكريمة، قد حذف ليزيد المعنى بياناً واتساعاً. ويمكن للقارئ أن يقدر الفعل المناسب شريطة ألا يخرج على حدود التصور الإسلامي السليم. وإن مما يؤيد هذا الرأي أن مصادر النحو الكبرى، ومصادر التفسير قد ذكرت أن (إن) المخففة من الثقيلة تدخل على الجملة الاسمية ويكون ما

بعدها مبتدأ يأتي بعده خبره.

يقول سيويه: «واعلم أنهم يقولون (إن زيد لذهاب) و(إن عمرو لخير منك) لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها. ومثل ذلك ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ إنما هي لعلها حافظ. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ إنما هي لجميع، وما لغو»^(١). ويلاحظ أن سيويه خفف (لما) وجعل (ما) زائدة.

وجاء بعده المبرد، فتابع سيويه في أقواله، ففي حديثه عن أنواع (إن) قال: «فتكون مخففة من الثقيلة، فإذا كانت كذلك لزمتها اللام في خبرها لئلا تلتبس بالنافية، وذلك قولك (إن زيد لمنطلق)، وقال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾»^(٢). ويلاحظ أيضاً أن المبرد جعل (لما) مخففة وليست مشددة، على تقدير (كل نفس لعلها حافظ) واشترط وجود اللام في الخبر. وهو في مكان آخر قال: «وتكون مخففة من الثقيلة، نحو قولك (علمت أن زيداً خير من عمرو) ومعناه: علمت أن زيداً خير من عمرو»^(٣)، ويلاحظ أن المبرد هنا لم يورد اللام أو لم يشترطها في الخبر.

وقال ابن هشام وهو يتحدث عن أقسام إن المكسورة الخفيفة: «الثالث أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على

(١) كتاب سيويه ٢ / ١٣٩.

(٢) المقتضب ١ / ٥٠.

(٣) المصدر السابق ١ / ٤٨.

الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين، ودلينا قراءة الحرميّين، وأبي بكر (وإن كلاً لما يوفينهم)، وحكاه سيبويه، إن عمراً لمنطلق، ويكثر إهمالها نحو ﴿وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾ و﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾ وقراءة حفص ﴿إن هذان لساجران﴾^(١)، وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان، ومن ذلك، ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ في قراءة من خفف^(٢).

وهكذا يتبين لنا أن شيوخ اللغة والتفسير رأوا أن (إن) في هذه الآيات الكريمة هي المخففة من الثقيلة، وهي داخلة على المبتدأ، وقد رأى أكثرهم أن (لما) أيضاً مخففة غير مشددة لكي يجعلوا اللام واقعة في خبر إن، ولكنني أرى أن نجعل (لما) مشددة، كما وردت في قراءة المصحف الإمام. وأن تكون هي (لما) الجازمة التي حُذِفَ فعلها، وهي بذلك تكون كالجملة المعترضة بين المبتدأ والخبر على تقدير:

- وإن كل لما يوقنوا جميع لدينا محضرون.

- وإن كل ذلك لما يوقنوا متاع الحياة الدنيا.

- وإن كل نفس لما يوقنوا عليها حافظ.

ويمكن تقدير أي فعل مناسب للمعنى بدلاً من هذا الفعل (يوقنوا) على أن ينسجم مع سياق الآيات. ففي سورة يس يقول سبحانه وتعالى: ﴿إن

(١) سورة طه ٦٣.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٠.

كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ، يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ
مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ، أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ
أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ، وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ»^(١).

ونلاحظ هنا أن تقدير (لما يوقنوا) أو (لما يدبروا) أو (لما ينتهوا)
مناسب لسياق الآيات السابقة.

وكذلك نقرأ قوله تعالى في سورة الزخرف ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً
وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ سُقْفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا
يَظْهَرُونَ وَلِيُؤْتِيَهُمُ آبَاءًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ، وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا
مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٢)، ولعل تقدير (لما يوقنوا)
أو (لما يتعظوا) مناسب كذلك لسياق الآيات. ولننظر أيضاً في سياق الآيات
في سورة الطارق حيث يقول تبارك وتعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ، وَمَا أَدْرَاكَ
مَا الطَّارِقُ، النَّجْمُ الثَّاقِبُ، إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٣)، فالآيات
الكريمة تتحدث عن أحداث عظيمة قد تكون في الدنيا وقد تكون عند قيام
الساعة، والإنسان عند زلزلة الساعة، وعند الأحداث العظيمة بحاجة إلى
الشعور بالأمان والعناية والحفظ والرعاية، والآيات الكريمة تُشعر كل نفس
بأنها حينئذ عليها حافظ، فهل يوقن الناس بذلك ويدركونه ويعلمون مدى
عناية الله عز وجل بهم؟.

(١) سورة يس ٢٩ - ٣٢.

(٢) سورة الزخرف ٣٣ - ٣٥.

(٣) سورة الطارق ١ - ٤.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإنني أحس بأن نطق كلمة (لما)، مع هذا، ومع التنبيه التام إلى التحليل النحوي الذي سبق بيانه، لا تحتاج إلى تقدير، كأنما هو نمط لغوي أرسله الله عز وجل ليثير في النفس التساؤلات الكثيرة، وليبعث في القلب الجمال التعبيري المؤثر، الذي يمكن أن يجد له المرء تعليلاً يتفق وقواعد اللغة، دون أن يقيد بإعراب محدد، ولا أستبعد أيضاً أن تكون (لما) في هذه الآيات القرآنية الكريمة الأربع هي (لما) الحينية، أي التي تفيد معنى حين، ولكن لما هذه اشترط النحاة لها أن تدخل على الفعل الماضي، وهي تتحمل معنى الشرط ولذا يكون فعل الشرط وجوابه في جملتها ماضيين، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾^(١).

وقد يكون الفعل الثاني مضارعاً، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾^(٢)، وقد يكون الجواب جملة اسمية على خلاف بينهم، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾^(٣). وقد ذكر النحاة أيضاً أن (لما) الحينية تدخل على الاسم، وعندئذ يقدر قبله فعلاً مناسباً، نحو قول الشاعر:

أقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهي شيم

أي أقول لعبد الله لما وهي سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس انظر^(٤).

(١) سورة هود ٦٦.

(٢) سورة هود ٧٤.

(٣) سورة لقمان ٣٢.

(٤) انظر تفصيل أحكام لما الحينية في مغني اللبيب ١ / ٣١٠ - ٣١١.

أقول إذا كانت (لما) تحتل هذه التأويلات، وكلها صحيحة ممكنة أورد لها النحاة هذه الشواهد وغيرها، وأكثر الشواهد قرآنية، فلم لا تكون (لما) في هذه الآيات الكريمة هي لما الحينية، وقد وردت هنا دون تحديد للأفعال التي تذكر معها حتى تظل دلالتها على الحين مطلقة، تتيح للمرء أن يقدر ما يشاء من الأفعال التي تدل على الوقت، أو أنه يقدر الوقت في قلبه دون أن يحتاج إلى ذكر فعل بعينه، فإذا قرأ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ مثلاً وقرأ في قلبه هذا التأويل (وإن كل نفس حين يكون أمر الله، أو حين يأتي أمر الله، أو حين تقوم الساعة، جميع لدينا محضرون).

وهكذا يمكن أن تدل (لما) على الزمن دون حاجة إلى فعلٍ محدد. أقول ذلك وأنا على يقين من أن (لما) المشددة، إنما هي خيط من خيوط النسق القرآني الفريد في تركيبه، المعجز في نظمه وبيانه، وإن دلالتها مهما اختلف المفسرون فيها، يجب أن تبقى لها وحدها بهذا التركيب، دون أن تقول بحرف آخر، له ورود واسع في القرآن الكريم، وله هو أيضاً دوره في إتمام النسق القرآني الفريد الذي لا تنتهي عجائبه.

المصادر والمراجع

١- أسرار معجزة القرآن الكريم، دار القلم العربي، عمان، الطبعة الأولى

١٩٩٧.

٢- إعراب القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق

زهير غازي زاهد، الجمهورية العراقية، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي

١٩٧٧.

- ٣- إملأ ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو الوفاء عبد الله بن الحسين العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٩.
- ٤- الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبو البركات الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الرابعة ١٩٦١م.
- ٥- التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ٦- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
- ٧- تفسير القرآن العظيم، المشهور بتفسير ابن كثير، إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- ٨- التفسير الكبير، الإمام الرازي، دار الكتب العلمية، طهران الطبعة الثانية.
- ٩- تفسير المراغي، أحمد مصطفى المراغي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ١٠- تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن محمود النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١١- جامع البيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ١٢- الجامع لأحكام القرآن المشهور بتفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٦٢م.
- ١٣- حجة القراءات، أبو زرعة، عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الخامسة ١٩٩٧م.
- ١٤- دلائل الإعجاز في علم المعاني، صحح أصله الشيخ محمد عبده ووقف

على تصحيح طبعه السيد محمد رشيد رضا مكتبة القاهرة، ١٩٦١م.

١٥- دور الكلمة في اللغة، س. أولمان، ترجمة الدكتور كمال محمد بشر، دار الطباعة القومية القاهرة، ١٩٦٢م.

١٦- ديوان عنزة، دراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي ١٩٧٠م.

١٧- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، إدارة الطباعة المنيرة.

١٨- صحيح مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨١م.

٢٠- فتح القدير، الإمام محمد بن علي الشوكاني، ضبطه وصححه عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب بمصر، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

٢٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٧م.

٢٣- الكافية في النحو، الإمام جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، شرحه رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤- المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق

سبيع حمزة حاكمي، دار القبله للثقافة الإسلامية، جدة ومؤسسة علوم القرآن الكريم، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

٢٥- المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية العدد ١٢-١٣، ١٩٨٧م.

٢٦- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، د. إسماعيل عمارة، د. عبد الحميد السيد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٨.

٢٧- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دار الفكر بيروت.

٢٨- المعجم الوافي في النحو العربي، صنفه د. علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان الأردن ١٩٨٤م.

٢٩- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، دار السرور، بيروت، لبنان، تصوير عن الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٣٠- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها عن طريق طيبة النشر، د. محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، بمصر، الطبعة الثالثة ١٩٨٧.

٣١- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه وخرج شواهد د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٩٦٤م.

٣٢- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.